برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 22- 2007/10/26

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

المراجعة الخاصة التي طلبها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بأنشطة البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير المراجع الخارجي

مقدمة للمجلس للنظر

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.2/2007/5-F/1

27 August 2007

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الانترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المدير، مكتب المراجعة الخارجية: Mr G. Miller رقم الهاتف: 0044 2077987136

المراجع الخارجي: Mr R. Clark رقم الهاتف:2577 -066513

الرجاء الاتصال بالسيدة.C Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (2645-066513).

National Audit Office

تقرير المراجعة الخارجية المقدم إلى المجلس التنفيذي

برنامج الأغذية العالمي

المراجعة الخاصة التي طلبها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بأنشطة البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يقدِّم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات خدمات المراجعة الخارجية لبرنامج الأغذية العالمي. والمراجع الخارجي، وهو السير جون بورن، معيَّن من قِبَل المجلس التنفيذي طبقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام المالي. وبالإضافة إلى تقديم رأي بشأن الكشوف المالية **للبرنامج**، فإنه يملك، بموجب المهمة الموكلة إليه، سلطة رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى كفاءة الإجراءات المالية والإجراءات العامة للتنظيم والإدارة في **البرنامج**.

ويقدم المكتب خدمات المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية، وهو يعمل في استقلال تام عن دوره باعتباره المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. ويعمل لدى المكتب فريق متخصص من الموظفين المؤهلين مهنياً ممن يتمتعون بخبرة واسعة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

والهدف من التقرير هو الاستجابة لطلب المجلس التنفيذي لإعداد مراجعة خارجية خاصة فيما يتعلق بعمليات **البرنامج** في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المحتويات	الفقرات
الملخص	9-1
خلفية ونطاق استعراض المراجعة	19-10
إطار المساءلة	25-20
الالتزام بالنظام المالي الساري ولوائحه	34-26
تعيين الموظفين	40-35
الصفقات بالعملات الأجنبية	46-41
الوصول إلى المستفيدين وتيسير إجراءات الرصد	49-47
المدفوعات المباشرة مقابل المشروعات المنفذة من جانب السلطات الوطنية	54-50
تقرير مجلس مراجعي الأمم المتحدة	58-55
طلب المجلس التنفيذي	الملحق 1
استجابة المراجع الخارجي	الملحق 2
تحليل مستحقات الموظفين ونقل الأجهزة	الملحق 3

الملخص

1- في فبراير/شباط 2007، وإجابة على الأسئلة التي أثيرت فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (اختصارا، اللجنة الاستشارية) من مجلس مراجعي الأمم المتحدة أن يقوم بإعداد مراجعة خاصة لعمليات منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديق وبرامج الأمم المتحدة، في كوريا الديمقراطية، التي تدخل ضمن اختصاصات المجلس. وركز نطاق العمل المطلوب على التقيد بالنظام المالي الساري ولوائحه ، وبأطر المساءلة والتوجيهات الأخرى، فضلا عن التأكد من أن الأموال المنفقة في كوريا الديمقراطية ذهبت إلى المستفيدين المستهدفين. ومن بين المجالات التي خضعت للاستعراض الصفقات بالعملات الأجنبية وتعيين الموظفين وإفساح المجال لاستعراض المشروعات المحلية ومخرجاتها، والمدفوعات المباشرة للمشروعات المنفذة محليا.

2- وتنص المادة 14-6 من النظام المالي **للبرنامج** على أنه يجوز للمجلس التنفيذي أن يطلب من المراجع الخارجي إجراء فحوص خاصة، ومن ثم إصدار تقارير مستقلة. ففي فبراير/شباط 2007، طلب المجلس إعداد مراجعة خارجية خاصة لعمليات **البرنامج** في كوريا الديمقراطية[1] تركز على الحاجة إلى التشاور والتنسيق مع مجلس مراجعي الأمم المتحدة بشأن المراجعة الخاصة لنفس القضايا المتعلقة بسائر صناديق وبرامج الأمم المتحدة. يرجى الرجوع إلى الملحق 1.

3- وقد بعث المراجع الخارجي، المراقب والمراجع العام للملكة المتحدة، برسالة إلى رئيس المجلس التنفيذي بتاريخ 2007/3/29، يؤكد فيها على أننا سوف نقوم بإعداد المراجعة الخاصة حسب الطلب. يرجى الرجوع إلى الملحق 2. وقد قررنا إعداد تقرير إلى اجتماع المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2007 إذا اقتضت الضرورة، كتقرير مؤقت إما بصورة شفهية أو كتابية. ووفقا لتقريرنا الشفهي المؤقت إلى اجتماع المجلس في يونيو/حزيران، وبعد مراعاة تقرير مجلس مراجعي الأمم المتحدة فيما يتصل بسائر منظمات الأمم المتحدة، فإن هذا التقرير يمثل نتائج فحصنا.

4- ولقد قمنا فعلا بزيارة المكتب القطري **للبرنامج** في كوريا الديمقراطية في سبتمبر/أيلول 2005، قبل إثارة هذه القضايا وقبل أن يطلب المجلس التنفيذي إعداد مراجعة خاصة. وتضمنت رسالتنا الإدارية إلى الأمانة في ديسمبر/كانون الأول 2005، حول زيارة المراجعة التي قمنا بها إلى كوريا الديمقراطية، 16 توصية وشملت النتائج الرئيسية للمراجعة حول تسجيل وتبيان الصفقات كعمليات الطوارئ التي تميزت بخصائص العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش أو الأنشطة الإنمائية ومراقبة المخاطر وجوانب القصور جراء القيود التي تفرضها الحكومة على أنشطة الرصد الميدانية وعدم تيسير الوصول إلى المستفيدين وهو ما يؤثر سلبا على مستوى الضمان المتاح إزاء تكامل الرصد، ونقص التقارير عن خسائر الأغذية بعد التسليم. وغطينا أيضا هذه المسائل في تقريرنا إلى المجلس التنفيذي عن خسائر ما بعد التسليم (فبراير/شباط 2006) وفي تقريرنا المالي عن الكشوف المالية للفترة 2004-2005 (يونيو/حزيران 2006).

5- واستجابة إلى الطلب الخاص من المجلس التنفيذي، فقد أجرينا استعراضا وتحديثا للنتائج التي توصلنا إليها من زيارتنا السابقة إلى كوريا الديمقراطية، والعمل الإضافي في المقر الرئيسي، لتقييم وضع **البرنامج**، في ضوء الانشغالات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية والتي تجسدت في طلبها إلى مجلس مراجعي الأمم المتحدة بشأن إجراء اختبار لعمليات صناديق وبرامج الأمم المتحدة في كوريا الديمقراطية.

6- وإن استعراضنا للأوضاع بعد أواخر 2005، تناول مدى حجم التعامل النقدي **للبرنامج** داخل كوريا الديمقراطية، وذلك من خلال دراسة طابع وأهمية عملية الطوارئ التي نفذها **البرنامج** في كوريا الديمقراطية (10141.3). واشتملت الميزانية المرخصة للمشروع على تسليمات غذائية تكلفتها 129 مليون دولار، فضلا عن تكاليف أخرى بلغت 74 مليون دولار. وقد

[1] الوثيقة 2007/EB.1/8

خصصت 63 في المائة من ميزانية المشروع للمصروفات على الأغذية بدلا من تقديمها كعملة صعبة لكوريا الديمقراطية. ومن ناحية المصروفات النقدية، فقد اشتملت تكاليف الموظفين على 47 موظفا دوليا تدفع رواتبهم في معظمها من خارج كوريا الديمقراطية. ولم تتجاوز مصروفات المشروع 22.7 مليون دولار حتى مارس/آذار 2007. وساعدت هذه العوامل في تقليص المدى الذي استوردت في إطاره أنشطة **البرنامج** العملة الأجنبية إلى كوريا الديمقراطية باستثناء المدفوعات للموظفين.

7- وحدث تراجع ملحوظ في عمليات **البرنامج** في كوريا الديمقراطية في 2007. وفي عام 2006، اتفق **البرنامج** مع حكومة كوريا الديمقراطية على تنفيذ عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش لتحل محل عمليات الطوارئ بدءا من يونيو/حزيران 2006. وسجل النظام المحاسبي في **البرنامج**، حتى مايو/أيار 2007، إيرادات مقدارها 23 مليون دولار تمثل مجرد 22 في المائة من ميزانية مشروع العامين الذي سيمتد حتى مارس/آذار 2008.

8- ووفقا لترتيبات مماثلة لتلك التي تنفذ في كوريا الديمقراطية منذ 1996، تقدم لجنة التنسيق الوطنية ومكتب الخدمات العامة في الحكومة جميع المستخدمين المحليين **للبرنامج** كإعارة من الحكومة وليسوا كموظفين. وقد شكل هذا عائقا أمام **البرنامج** في اختيار الموظفين وتعيينهم. ومن جهة أخرى، فإن اضطلاع **البرنامج** بالمسؤوليات الإدارية قد حد من أخطار التأثير غير المبرر من الموظفين المحليين الذين تدعمهم الحكومة أو من الإدارة غير الملائمة أو مسؤوليات الإبلاغ غير المراقبة التي يضطلع بها الموظفون الذين تقدمهم الحكومة بموجب اتفاقات الشراكة.

9- ونتيجة لهذا الاستعراض الإضافي للمراجعة، فقد اقترحنا ست توصيات تهدف إلى:

- التصدي للمخاطر والاضطلاع بالمراقبة بصورة أكثر فعالية ، بما في ذلك مخرجات المراجعة؛
- الصيانة الفعالة للمعدات المقدمة لوحدات المصانع التي هي الآن جاهزة للاستخدام؛
- التحديد المتواصل للمسؤولية الرئيسية للإدارة المالية والبرامجية للموظفين الذين يعينهم **البرنامج**؛
- ترتيبات المدفوعات على نحو يحقق المردودية ويضمن العملة الأجنبية؛
- تعزيز ترتيبات الرصد الميداني بما يؤكد تسليم الأغذية؛
- الإبلاغ الدقيق عن خسائر ما بعد التسليم وتسليمات الشحنات.

خلفية ونطاق استعراض المراجعة

10- في 25 يناير/كانون الثاني 2007، كتب السيد Warren Sach، مراقب النفقات في الأمم المتحدة، إلى رئيس اللجنة الاستشارية ليطلب من مجلس مراجعي الأمم المتحدة فحص عمليات صناديق وبرامج الأمم المتحدة في كوريا الديمقراطية بناء على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لإجراء تحقيق خارجي عاجل يتناول أنشطة صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

11- وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن طلبه بشأن مراجعة خاصة تتناول كوريا الديمقراطية، ينبغي أن يكون بمثابة استعراض يشمل منظومة الأمم المتحدة ويركز على ما يلي:

- التقيد، في السابق وفي الوقت الراهن، بالنظام المالي الساري ولوائحه الساريين وبأطر المساءلة والتوجيهات الأخرى؛
- الصفقات بالعملات الأجنبية؛
- تعيين الموظفين؛

- التأكد من أن الموارد المنفقة في كوريا الديمقراطية ذهبت للمستفيدين المستهدفين؛
- إتاحة الفرصة لاستعراض المشروعات المحلية ومخرجاتها؛
- المدفوعات المباشرة للمشروعات المنفذة من قبل السلطات الوطنية.

12- تقتضي المادة 12-1 من اللائحة العامة **للبرنامج** أن تقدم الحكومات المستفيدة التعاون الكامل لتمكين موظفي **البرنامج** المعنيين من رصد العمليات. ولاختبار فعالية الرصد، فقد ناقشنا إتاحة الفرصة للوصول إلى المستهدفين وتيسير إجراءات الرصد لمعالجة اثنين من هذه الانشغالات فيما يتعلق ب**البرنامج**، وهما: التأكد من أن الموارد ذهبت إلى المستفيدين المعنيين وإتاحة الفرصة لاستعراض المشروعات المحلية.

13- وأشارت بعض التغطيات الصحفية الدولية إلى انشغالات أخرى تتعلق بمنظمات الأمم المتحدة من بين ذلك ما يلي:

- المدفوعات النقدية بالعملة الصعبة وتزييف عملة الولايات المتحدة الموجودة لدى منظمات الأمم المتحدة (عولجت هذه القضية في إطار الصفقات بالعملة الأجنبية)؛
- الموظفون الذين تعينهم الحكومة لمراقبة نشاط الأمم المتحدة من خلال تنفيذ مهام الإدارة المالية والبرامجية (عولجت هذه المسألة في إطار تعيين الموظفين)؛
- المعدات المقدمة إلى كوريا الديمقراطية (عولجت هذه المسألة في إطار الامتثال للنظام المالي الساري والصفقات بالعملة الأجنبية).

14- وطلبت اللجنة الاستشارية، في رسالة بتاريخ 9 فبراير/شباط، وبموجب صلاحياتها وفقا للمادة السابعة من النظام المالي للأمم المتحدة ولوائحه، أن يقوم مجلس المراجعين، وعلى أساس الأولوية، بإعداد مراجعة خاصة لعمليات منظمات الأمم المتحدة في كوريا الديمقراطية، وأن يوافيها بنتائج هذه المراجعة. وأقرت هذه الرسالة بأن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمثابة الوكالة الرائدة، وفي الوقت ذاته، أشارت إلى أن مجلس المراجعين قد يود استشارة مراجعي سائر كيانات الأمم المتحدة. وفي 22 فبراير/شباط 2007، بعث رئيس ديوان المحاسبات السيد فيليب سيجان بصفته رئيسا لمجلس المراجعين، برد على طلب اللجنة الاستشارية يؤكد فيه على أن مجلس المراجعين سوف يضطلع بمهمة المراجعة. وبالتالي، فقد أصدر مجلس المراجعين تقريره إلى اللجنة الاستشارية بتاريخ 31 مايو/أيار 2007.

15- وتبعا لذلك، فقد طلب المجلس التنفيذي **للبرنامج** منا، بموجب المادة 14-6 من النظام المالي، بأن نقوم بإعداد مراجعة خارجية خاصة لعمليات **البرنامج** في كوريا الديمقراطية. وقد أقر هذا الطلب، ونحن أكدنا على ذلك، بالحاجة إلى أن ننسق منهجنا مع زملائنا في مجلس مراجعي الأمم المتحدة للمساعدة في فحص أية مجالات تدعو للانشغال فيما يتعلق **بالبرنامج** تنجم عن الاستنتاجات الإجمالية وتلافي أية تبعات يمكن معها لعمليات **البرنامج** أن تكون أكثر إلحاحا أو خطرا ملحوظا مما تمثله تلك التي يعالجها زملاؤنا في المراجعة.

16- ويعرض هذا التقرير على المجلس التنفيذي **للبرنامج** استنتاجاتنا المتعلقة بالمراجعة وإقرارنا بنتائج واستنتاجات مجلس المراجعين طالما أن هذه ذات صلة بسياق عمليات **البرنامج** في كوريا الديمقراطية. كذلك، نقدم، حسب الاقتضاء، تحليلنا للمبالغ التي أنفقها **البرنامج**، وذلك لمساعدة المجلس التنفيذي في تقييم السياق الذي أعرب فيه عن الانشغالات المعبر عنها إزاء سائر الأموال والبرامج ذات الصلة بعمليات **البرنامج**.

17- وأثارت تقاريرنا إلى المجلس التنفيذي القضايا والتوصيات المتأتية من زيارتنا الميدانية بما فيها كوريا الديمقراطية. ويتم إبلاغ كل عضو في المجلس التنفيذي بمدى التقدم المحرز إزاء توصياتنا إلى أن ترى الأمانة أن الإجابة كاملة، وبعد ذلك نبدي ملاحظاتنا على التوصيات المستكملة. وفي أعقاب زيارة المراجعة التي قمنا بها إلى كوريا الديمقراطية في أواخر 2005، فقد تقدمنا بتقرير تناول الانشغالات الخاصة التالية:

- أشار تقريرنا، حول خسائر ما بعد التسليم المقدم إلى المجلس في فبراير/شباط 2006، إلى جوانب القصور في رصد خسائر الأغذية واسترعينا الانتباه إلى استنتاجاتنا فيما يتعلق بكوريا الديمقراطية، واقترحنا توصيات من أجل تحسين الرصد والإبلاغ؛
- أشار تقريرنا المالي إلى المجلس في يونيو/حزيران 2006، مسألة القضايا والأرصدة المعلقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفقا بتوصية إلى **البرنامج** تقضي بالتوفيق مع الحسابات المشتركة بين الوكالات. وأيدت لجنة المراجعة في **البرنامج** طلبنا بشأن إعداد مذكرة توضيحية للبنود المعلقة لإدراجها في كشوف 2004-2005 قبل إعطاء رأينا بالمراجعة؛
- وأشار تحليل المخاطر الوارد في برنامج عملنا المقدم إلى المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، إلى مخاطر التعويل على شركاء التنفيذ، والإبلاغ عن الخسائر بعد التسليم، وخطر المساس بالسمعة إن تمت الاستعانة بأطراف ثالثة لتلبية أهداف مشتركة. وأخذنا نواصل استعراض مدى دقة بلاغات الأطراف المنفذة.

18- وبناء على طلب المجلس التنفيذي لإجراء مراجعة خاصة، فقد قمنا بتحديث استنتاجاتنا من أواخر 2005، آخذين في الحسبان استجابات الإدارة لرسالتنا الإدارية ونفذنا أعمالا إضافية كلفنا بها المقر الرئيسي لكي نعالج بصورة مباشرة الانشغالات الخاصة المثارة. وقمنا على وجه الخصوص بما يلي:

- استعرضنا، في إطار السياق الراهن، التقارير السابقة المقدمة من شعبة خدمات المراقبة حول المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في كوريا الديمقراطية (في 1997 و2004)، وتقرير أسلافنا عن زيارتهم بشأن المراجعة الخارجية في 1999؛
- طلبنا واستعرضنا معلومات وتحاليل من المكتب القطري **للبرنامج** في كوريا الديمقراطية؛
- حللنا شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات وسجلات قاعدة بيانات المشروع؛
- استعرضنا بيانات البائعين؛
- ناقشنا القضايا مع موظفي العمليات التابعين **للبرنامج**؛
- درسنا مذكرة التفاهم بين **البرنامج** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تمت الموافقة عليها في مايو/أيار 2007؛
- استعرضنا خطاب التفاهم والترتيبات بين **البرنامج** وكوريا الديمقراطية فيما يتعلق بالأنشطة الراهنة.

19- ويتناول هذا التقرير النتائج والتوصيات في سياق القضايا الرئيسية التي كانت موضوع الانشغالات:

- إطار المساءلة؛
- الالتزام بالنظام المالي الساري ولوائحه؛
- تعيين الموظفين؛
- الصفقات بالعملات الأجنبية؛
- الوصول إلى المستفيدين، وتيسير إجراءات الرصد؛
- المدفوعات المباشرة مقابل تنفيذ المشروعات من قبل السلطات الوطنية.

إطار المساءلة

20- يكون المدير التنفيذي وفقا للمادة الثالثة-1، مسؤولا مسؤولية كاملة أمام المجلس فيما يتعلق بالإدارة المالية لأنشطة **البرنامج** ويخضع لمساءلته. وإن مراقبة هذا النشاط الإداري من جانب المجلس التنفيذي يتم تسهيلها بتقديم تقرير من الأمانة إلى المجلس التنفيذي يستكمل داخليا من جانب شعبة خدمات المراقبة ولجنة المراجعة. ويقدم المراجع الخارجي المراقبة الخارجية عملا بالمادة الرابعة عشرة من النظام المالي.

21- وقد نفذت شعبة خدمات المراقبة المراجعة الخارجية للمكتب القطري في كوريا الديمقراطية في عامي 1997 و2004. وكانت الأهداف في 2004 تقضي بمعرفة مدى امتثال المكتب القطري للوائح **البرنامج** ونظمه وللتوجيهات الرسمية، واستعراض هياكل المراقبة الداخلية وانتظام الصفقات، والتثبت من استكمال السجلات المحاسبية ودقتها وتمحيص إجراءات صيانة الأصول واستخدام الموارد على نحو اقتصادي و كفء. ونحن نشير إلى نتائج هذه الزيارات حسب الاقتضاء في هذا التقرير، وبخاصة تعليقات الأمانة والإجراءات التي اتخذتها لاحقا، لكن المراجعة الداخلية اقترحت 62 توصية، 9 منها صنفت بأنها مهمة بالمقارنة مع النتائج، منها مثلا:

- إن المكتب القطري يعمل في ظروف تقييدية لا تؤدي إلى إدارة عملياته على نحو فعال وكفء.
- منع الحكومة للرصد العشوائي والصعوبة في الحصول على المعلومات التي تسمح **للبرنامج** بضمان استخدام الموارد الغذائية على النحو الملائم.
- جوانب قصور المراقبة الداخلية فيما يتعلق بالشراء.
- عدم كفاية المعلومات والتوثيق لدعم القوائم القصيرة للموردين والافتقار إلى الاستعراض الدوري لأداء الموردين.
- تفتقرترتيبات اقتسام التكاليف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى القرائن المؤيدة والمستندات.

22- وكجزء من برنامجنا العادي للزيارات الميدانية للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية **للبرنامج**، فقد قمنا في سبتمبر/أيلول 2005، بزيارة إلى هذه المكاتب وقدمنا تقريرا بموجب رسالة إدارية إلى الأمانة حول العمليات في كوريا الديمقراطية. وتؤيد هذه الزيارات المراجعات التي يتم إعدادها كل عامين للكشوف المالية وتقدم بموجب رسائل إدارية (تقارير إلى الإدارة) بعد كل زيارة. كذلك تزود لجنة المراجعة بهذه التقارير المقدمة إلى الإدارة. كما نقدم بصورة مستقلة تقارير إلى المجلس التنفيذي من خلال تقارير عن الموضوعات تتناول موضوعات الإدارة، وفي نهاية الفترة المالية تتناول نتائج برنامج عملنا عموما.

23- وفي زياراتنا إلى المكاتب القطرية، نستعرض الأخطار التي تتواكب مع الأنشطة اللامركزية **للبرنامج** على الصعيد العالمي بما في ذلك المراقبة المالية والإمتثال للنظام المالي ولوائحه. وقبل القيام بكل زيارة، نقوم بإجراء تقييم للمخاطر يهدف إلى استرعاء اهتمام المراجعة بالتركيز على مردودية التكاليف في المجالات التي ربما تكتنفها مخاطر أشد بما في ذلك اختبار بيئة التشغيل وتقارير المراجعة السابقة، ويشتمل على مناقشات مع المديرين المسؤولين عن التمويل والتشغيل في الإقليم والمقر الرئيسي، وأخيرا استعراض تحليلي لصفقات المشروعات القطرية.

24- ودرست زيارتنا الأخيرة المجالات المحفوفة بالمخاطر والتي أبرزتها زيارات المراجعة السابقة بما في ذلك المراقبة المالية، والامتثال للوائح، والقيود على رصد عمليات تسليم الأغذية، وتعيين الموظفين، والمدفوعات إلى سائر منظمات الأمم المتحدة أو للوزارات الحكومية. وقدم تقريرنا إلى الإدارة 16 توصية، اعتبر 14 منها في الأولوية العليا أو المتوسطة، وتتعلق مثلا بما يلي:

- التصنيف غير الملائم للأنشطة البرامجية.
- الإجراءات التي تؤثر سلبا في مستوى ضمان ونزاهة رصد الأغذية.
- خسائر الأغذية بعد التسليم غير المسجلة وغير المكتملة في سياق ترتيبات الرصد غير الوافية.
- الترحيلات غير الصحيحة في نظام المحاسبة في شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS).
- عدم التثبت المنتظم من الموجودات غير القابلة للاستهلاك.
- عدم إصدار الفواتير الفورية مقابل الخدمات المقدمة.
- الصفقات والأرصدة غير المسواة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- اقتسام التكاليف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير مدعومة بالترتيبات التعاقدية الملائمة.
- المبالغ المستحقة منذ وقت طويل في صفقات البائعين المفتوحة وسلف الموظفين.

25- وفي هيكل لامركزي ما، تمثل فعالية مراقبة الإدارة من المقر الرئيسي عنصرا رئيسيا في نظام الرقابة المالية الداخلية. ونظرا لأن **البرنامج** استفاد، بدءا من عام 2006، من المراجعة الداخلية والخارجية، على السواء، للعمليات في كوريا الديمقراطية، فإن من المهم للإدارة، لتلافي التعرض غير الضروري لنوع من الانشغالات التي أثارتها اللجنة الاستشارية، ضمان اتخاذ الإجراءات الملائمة استجابة لتوصيات المراجعة. وفي هيكل تنظيمي لا مركزي ما، من المهم، بوجه خاص، أن تستخدم نتائج المراجعة، بصورة فعالة، للإعلام، في التقييمات أو إعادة التقييمات، عن المخاطر، والتطبيقات والإجراءات العملية.

التوصية 1: نحن نوصي بأن تضمن الأمانة الحفاظ على:

- ***الاستجابة الحينية والملائمة لتوصيات المراجعة الداخلية والخارجية؛***
- ***التقييم الدقيق للمخاطر التي تكتنف عمليات المكتب القطري.***

الالتزام بالنظام المالي الساري ولوائحه

المشتريات

26- تعتمد مراقبة الإدارة للمشتريات في كوريا الديمقراطية على التقيد بلوائح ونظم المشتريات المرعية لدى **البرنامج**.

27- سجلت كوريا الديمقراطية في 2004، أكبر قيمة إجمالية لنشاط المشتريات في إقليم آسيا. والموردون المحليون قدموا عطاءاتهم يدويا أو بالبريد، في حين أن الموردين الخارجيين قدموا عطاءاتهم بالفاكس ومعظمهم من الصين. وإن تقريرا للمراجعة أصدرته شعبة خدمات المراقبة (المراجعة الداخلية) في يوليو/تموز 2004، استرعى الانتباه إلى عدم توافر مرافق الفاكس الخصوصية وإلى عدم وجود مجموعة خبراء لفتح العطاءات كما لا يوجد تقييم دوري لأداء الموردين. كذلك أشار التقرير إلى عدم كفاية توثيق أسباب رفض الموردين لأسباب مالية. وفي أعقاب المراجعة، أكد المكتب القطري على إنشاء مرافق خصوصية للفاكس بشأن عروض الأسعار القادمة، وتعزيز تقييم أداء الموردين، وتدعيم توثيق الأسباب التي يرفض فيها البائعون لأسباب مالية.

28- وأكد أحدث فحص أجريناه لقائمة البائعين في كوريا الديمقراطية، التي تتضمن الموردين والموظفين، والتي تشمل 232 بائعا، أن 130 من هؤلاء يوجد مقرهم في كوريا الديمقراطية و68 يوجد مقرهم في الصين. وبوجه عام، فإن المشتريات الرئيسية من السلع غير الغذائية قد تمت من خلال مكتب الاتصال في بيجين. وأكدت الأمانة أن المشتريات المحلية تخضع لعملية تنافسية لاستدراج العطاءات على أن تكون المدفوعات التي تزيد عن 50 يورو نقدا (67 دولارا) يتم دفعها من خلال أمر الشراء.

طبيعة النشاط البرامجي

29- تتباين لوائح ونظم **البرنامج**، بما في ذلك ترخيصات التمويل الممنوحة للأمانة، تبعا لطابع الأنشطة البرامجية. ولذا، فإن أي منهج دقيق ومتماسك لتصميم البرامج يعتبر أمرا مهما لضمان الالتزام باللوائح الملائمة.

30- وكشفت زيارة المراجعة التي قمنا بها إلى كوريا الديمقراطية في 2005 أن المكتب القطري يضطلع بمسؤولية الأنشطة المتعلقة بعملية الطوارئ (10141.3) رغم أن **البرنامج** أكثر ارتباطا بتعريف العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش أو النشاط الإنمائي. فعلى سبيل المثال، كان لزاما توزيع 741 491 طنا من الأغذية المخصصة للتوزيع في 2005، و920 127 طنا (26 في المائة) كان مقررا توزيعها لمنظمات ترتبط عموما بمشروعات التغذية في حالات الطوارئ - الأيتام والعجزة والمسنون وفقراء المدن. والقسم المتبقي وقدره 821 363 طنا (74 في المائة) كان مخططا توزيعه على المنظمات التي تدعمها مشروعات العمليات الممتدة كدور الحضانة والمدارس.

31- إضافة إلى ذلك، فقد ساند **البرنامج** افتتاح 19 مصنعا لإنتاج الأغذية المحلية في عموم كوريا الديمقراطية منذ عام 1999. ومثل هذا النشاط، يعتبر خصيصا للتنمية أكثر منه خصيصا لعمليات الطوارئ. فأحد المصانع الحكومية في بيونغ يانغ، الذي زرناه في 2005، ينتج بسكويت **البرنامج** لتوزيعه على المستفيدين. وقدم **البرنامج** مواد التعبئة للبسكويت وقطع الغيار للآلات إضافة إلى العناصر المكونة للبسكويت. وفي مايو/أيار 2007، ظل 7 فقط من هذه المصانع يعمل نتيجة لتناقص الدعم المتوافر في ظل العملية الممتدة الجديدة. وظلت المعدات المقدمة من **البرنامج** لهذه المصانع تخضع لملكية **البرنامج** في إطار الاتفاقات الجارية التي تسمح بزيارة للمعامل مرة كل شهرين.

32- وأكدت الأمانة أن تعريف طبيعة النشاط ظلت شاغلا رئيسيا لعدد من السنوات. ومنذ عام 2000، أخفقت المفاوضات مع الحكومة والجهات المانحة لتنفيذ مشروع لعملية ممتدة وظلت إحدى عمليات الطوارئ الوسيلة المفضلة لتقديم المعونة الغذائية للمستفيدين. وفي أعقاب زيارتنا، وافق المجلس التنفيذي **للبرنامج**[(2)] في فبراير/شباط 2006 على العملية الممتدة 10488.0 لمدة عامين (2006-2007)، حظيت بالتأييد، وبالتالي، بالتوقيع على رسالة تفاهم بين **البرنامج** وكوريا الديمقراطية في 10 مايو/أيار 2006.

33- وفي عام 2007، وبعد مغادرة موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوريا الديمقراطية بصورة نهائية، في أعقاب تعليق أنشطة هذا **البرنامج**، جعلت مذكرة تفاهم بين **البرنامج** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **البرنامج** مسؤولا عن أصول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلبت هذه المذكرة من **البرنامج** أن يزور، بصورة دورية، مبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإخبار هذا الأخير عن حالة أصوله المتبقية في مبانيه وأن يحمي عموما مصالح هذا البرنامج. وتمت الموافقة على تسديد المدفوعات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس استرداد التكاليف المباشرة زائدا 4 في المائة كرسوم إدارية.

34- وفي هذه المجالات، فإن التمويل وطبيعة برامج **البرنامج** في كوريا الديمقراطية تم إعداد تقارير بشأنها وحظيت بالموافقة عليها طبقا للنظام المالي وذلك في اجتماعات المجلس التنفيذي ذات العلاقة.

---

(2) الوثيقة WFP/EB.1/2006.

التوصية 2: رغم أننا نرحب بتوضيح طابع العمليات في كوريا الديمقراطية، فإننا نحض الأمانة على التأكد من الصيانة الفعالة للمعدات المقدمة للمعامل والجاهزة للاستخدام حاليا. وحينما يتبدى أن مثل هذه المعامل يستبعد إعادة افتتاحها، فإن معدات البرنامج يجب استردادها على أساس مردودية التكاليف أو تحويلها إلى الشريك الحكومي طبقا للائحة المالية للبرنامج لتلافي أية مخاطر غير منظورة للبرنامج.

تعيين الموظفين

35- وفقا لترتيبات مماثلة لتلك المعمول بها في كوريا الديمقراطية منذ 1996، فإن اللجنة الوطنية للتنسيق ومكتب الخدمة العامة في الحكومة يقدمان جميع المستخدمين المحليين **للبرنامج** (وسائر كيانات الأمم المتحدة) كمعارين من الحكومة وليسوا كموظفين. ومنذ اتفاقية المشاريع الأخيرة في 2006، أصبحت الحكومة تقدم مرشحين أو أكثر **للبرنامج** لمقابلتهم لشغل وظائف موظفين محليين. ومع أن التدريب والخبرات التي يكتسبها حاليا الموظفون المحليون المقدمون من الحكومة تبدو أنها تتماشى مع الأهداف المقررة للمشروع، والمتمثلة بمساعدة التنمية طويلة الأجل للإمدادات الغذائية المستدامة والتخفيض المطرد في المعونة الغذائية، فإن هذا يمثل عقبة واضحة إزاء **البرنامج** حين اختيار الموظفين وتعيينهم.

36- وفي الوقت ذاته، فقد خلصت فحوصنا إلى تأكيد معقول بأن الأمانة قد نفذت بيئة رقابة إدارية تغطي مثل هذه الإعارات. ومع أن بعض هؤلاء الموظفين يمسكون سجلات مالية، إلا أن فحوصنا أكدت ما يلي:

- إن التفويض النهائي أو مسؤوليات موظفي التصديق قد تكرست فقط للموظفين الدوليين التابعين **للبرنامج**؛ و
- لم تتح للموظفين المحليين الفرصة للوصول إلى برمجيات المحاسبة في شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) بعد إدخالها في كوريا الديمقراطية في 2002.

37- وقد تفحصنا المصروفات على الموظفين المقدمة للحكومة، إبان السنوات السبع، بدءا من عام 2000 حتى 2007. ويتضمن الملحق الثالث بهذا التقرير تحليلا سنويا للمدفوعات للحكومة وبصورة مباشرة للموظفين المعارين، والتي بلغت 3.5 مليون دولار، وهي تظهر ما يلي:

- إن المدفوعات المالية للإدارات الحكومية بلغت 331 850 دولارا للموظفين المحليين؛
- المدفوعات المباشرة للموظفين المعارين بلغ مجموعها 2.7 مليون دولار، منها 1.8 مليون دولار نجمت عن تكليف السفر المحلي بما في ذلك علاوات المعيشة.

38- وفي عام 1999، أشار تقرير المراجع الخارجي في أعقاب زيارة سلفنا إلى كوريا الديمقراطية، أن التأخيرات في تعيين الموظفين الدوليين الرئيسيين تتجاوز ثلاثة أشهر. وأكد التقرير على الحاجة إلى أن تضمن الحكومة عدم بقاء وظائف شاغرة في الإدارة وفي الوظائف المالية. وفي أعقاب التقرير، لم نجد دليلا على تأخير مهم في شغل الوظائف المالية أو الإدارية. وفي مايو/أيار 2004، تم تعيين 47 موظفا دوليا و70 موظفا محليا. وفي أبريل/نيسان 2007، استخدم المكتب القطري 10 موظفين دوليين و3 موظفين دوليين تم تعيينهم محليا.

39- وفي أوائل يونيو/حزيران 2007، أعلمت سلطات كوريا الديمقراطية **البرنامج** بأنها سوف توقف تعيين موظفين دوليين معينين محليا في مطلع يوليو/تموز 2007. وهؤلاء الموظفون يعملون بصورة تقليدية في مجال المالية والإدارة تحت إشراف المسؤول المالي. وحين إجراء استعراضنا، كان المكتب القطري يبحث مع السلطات احتمال الاحتفاظ على الأقل بأولئك

الموظفين الذين هم بمثابة أزواج لموظفين من سائر منظمات الأمم المتحدة في كوريا الديمقراطية. وأخبرنا **البرنامج** أن الحكومة قد وافقت على السماح باستخدام الأزواج المؤهلين لموظفي الأمم المتحدة في عقود خدمات بالتعيين المحلي.

استراتيجية الخروج

40- أوصت رسالتنا إلى الإدارة في عام 2005، بأنه ينبغي على الأمانة أن تكون لديها استراتيجية خروج لضمان توافر التمويل وإبرام اتفاق ملائم بين الشركاء. ويحدد **البرنامج** الراهن إطارا زمنيا يمتد من 5 إلى 10 سنوات تواصل خلالها الحكومة تنفيذ الإجراءات لتجديد الأمن الغذائي، لكن ذلك سوف يستلزم واردات تجارية ومعونات. وتبعا للظروف، ثمة تخطيط في البرامج للتقليص التدريجي لكمية المساعدات الغذائية المقدمة لتلبية الاحتياجات العاجلة، فضلا عن التنمية طويلة الأجل لدعم جهود الحكومة.

التوصية 3: نحن نوصي بأن تواصل الأمانة جعل الموظفين الدوليين مسؤولين عن جميع مسائل الإدارة المالية والبرامجية، وحيثما أمكن،تقييد النفاذ إلى النظام المحاسبي أمام الموظفين الذين يوظفهم البرنامج محليا.

الصفقات بالعملات الأجنبية

41- فيما يتعلق بالمدفوعات بالعملات الصعبة للموظفين أو للوزارات، فإن مثل هذه المدفوعات تظهر في السياق العادي للأنشطة في **البرنامج** في المكاتب الميدانية التي زرناها. وإن سعر الصرف، الذي تسجل على أساسه الصفقات في السجلات المحاسبية، يتم نشره كل شهر من قبل الأمم المتحدة وتسجل أية خسائر أو مكاسب في سعر الصرف.

42- وكشفت فحوصنا أنه منذ 31 مايو/أيار 2005 إلى 1 يونيو/حزيران 2006، حقق المكتب القطري مكسبا مقداره 853 1 يورو من المدفوعات النقدية التي بلغت 406 950 يورو (1.14 مليون دولار). وأخبرتنا الأمانة أن مبلغ مليوني يورو (حوالي 2.5 مليون دولار) قد جلبت إلى كوريا الديمقراطية في 2006 منها 1.7 مليون يورو (2.1 مليون دولار) تم إنفاقها. وإن 1.3 مليون يورو (1.6 مليون دولار) من هذا المبلغ تتعلق بمدفوعات مقابل معونة الوقود للحكومة لتمكينها من نقل الأغذية.

43- وأكدنا أنه، لكي يتم تقليص مدى المدفوعات النقدية المدفوعة من قبل، فقد لجأ المكتب إلى التصفية التدريجية للمدفوعات النقدية باليورو بدءا من يونيو/حزيران 2006، وبعدها تم استبدالها بشيكات قابلة للصرف من خلال النظام المصرفي. ويوجد لدى **البرنامج** حسابان مصرفيان في كوريا الديمقراطية أحدهما بعملة وون الوطنية والآخر باليورو، وقد بلغ رصيدهما، مجتمعين، ما يعادل 640 6 دولارا في نهاية 2006. وهناك حساب بالمصروفات النثرية يبلغ رصيده 750 يورو (ما يقرب من 024 1 دولار) يديره موظف دولي للمالية وتقتصر المدفوعات على 50 يورو (أي 68 دولارا) عن كل معاملة.

44- وأكدنا أن جميع الممتلكات والمدفوعات بالدولار الأمريكي قد تم التوقف عنها في 2002 بعد الاتفاق مع الحكومة على أنه سوف يكون اليورو والوون، في المستقبل، العملة المستخدمة داخليا للعمليات. وبدءا من فبراير/شباط 2007، قام المكتب بالتصفية التدريجية لمدفوعات اليورو للإمدادات المحلية لاستبدال المدفوعات بالوون القابل للتحويل. ومنذ مايو/أيار 2007، سوف تتم المدفوعات للوزارات الحكومية لأغراض النقل الداخلي للأغذية بالوون القابل للتحويل بدلا من اليورو.

45- ونحن نرى أن هناك تقليصا في مخاطر الصفقات غير الملائمة في سعر الصرف جراء التراجع في المدفوعات النقدية، وتطبيق المدفوعات من خلال المصارف واستخدام الوون القابل للتحويل للدفع للموردين. وإن فحصنا للمدفوعات الأخرى المقدمة إلى الحكومة أو بالنيابة عنها، والتي يمكن أن تشمل عملة أجنبية أو تحويل مبالغ أظهر ما يلي:

- موّل **البرنامج** جولة دراسية واحدة لوفد يتكون من خمسة أعضاء من كوريا الديمقراطية في 2006، بلغت تكلفتها 17 000 يورو (ما يقرب من 120 23 دولارا) شكلت جزءا من النشاط الإنمائي؛
- إن المعدات التي قدمت إلى الحكومة بين عامي 2000 و2007 بلغت قيمتها أكثر من 560 000 دولار، تم تحليلها سنة بسنة في الملحق 3 من هذا التقرير.

46- الأسلوب النمطي للتصرف بالمعدات في نهاية أي مشروع **للبرنامج** يتمثل في نقل ملكيتها إلى الشريك الحكومي. وإن فحصنا للإجراءات بشأن نقل المعدات أكد أن اجتماعات منتظمة للمجلس المحلي لحصر الممتلكات قد تم عقدها خلال الفترة منذ عام 1998 حتى الآن. ويتولى هذا المجلس مسؤولية تقديم المشورة للمدير القطري حول تقيد المقترحات المتعلقة بنقل الموجودات بالإجراءات واللوائح والنظم ذات الصلة. وأكد استعراضنا للوثائق المتعلقة بنقل شاحنة قيمتها 721 39 دولارا إلى لجنة استصلاح أتلاف الفيضانات في 2004 أن المراقبة الإدارية وترخيص المجلس الأعلى قد تم استكمالها وتوثيقها.

التوصية 4: نحن نحث الأمانة على تقليص مخاطر خسائر سعر الصرف بالإبقاء على الجهود التي تضمن أن تعكس المدفوعات الترتيبات الأكثر مردودية للعملات، وأن تكون المدفوعات النقدية في حدها الأدنى، وأن يتم تحديد سعر صرف العملات الأجنبية، التي يتم الاتفاق عليها مع البائعين المحليين أو الوزارات الحكومية، وفقا لأسعار الصرف التي تنشرها الأمم المتحدة شهريا.

الوصول إلى المستفيدين وتيسير إجراءات الرصد

47- في عام 2005، وجدنا دليلا على عدم كفاية عمليات الرصد، نظرا للقيود التي تفرضها سلطات كوريا الديمقراطية على **للبرنامج** للوصول إلى المستفيدين. وقد حددت ملاحظات المراجعة، خلال زيارتين لرصد الأغذية في أحد المكاتب الفرعية إجراءات تؤثر سلبا على مستوى الضمان المتاح حول نزاهة عملية الرصد:

- تطلب حكومة كوريا الديمقراطية إعلاما مسبقا عن الزيارات المزمعة لرصد الأغذية؛
- لم تتح لمراقبي **البرنامج** فرص مطلقة للوصول إلى العمليات الميدانية، الأمر الذي قلص من الضمانات المتحصلة حول نوع المستفيدين وكميات الأغذية المستهلكة؛
- أجريت الاستعراضات من قبل موظفين في **البرنامج** لا يتكلمون الكورية، من خلال مترجم فوري، مع وجود موظفين حكوميين.

48- وأكدت الأمانة أن تقليص فرص الوصول والرصد ظلت تمثل انشغالا طوال عدد من السنوات. وإن تلك العقبات الموضوعة أمام الرصد المستقل من جانب **البرنامج**، تقلص الضمان بأن الأغذية تقدم للمستفيدين المستهدفين. ولطالما أثارت الأمانة مع السلطات المحلية الحاجة إلى تحسين إمكانات الوصول إلى المستفيدين، وأشارت إلى هذه القيود في التقارير المعيارية للمشروعات وفي خطط المشاريع. فعلى سبيل المثال:

- لقد تفحصنا المراسلات المتبادلة بين المدير التنفيذي **للبرنامج** والمسؤولين الحكوميين بين 1997 و2004، وهو يعرب عن قلقه إزاء تقييد حرية الوصول إلى المستفيدين، والتماس وضع قائمة بالمؤسسات المستفيدة لتسهيل الإبلاغ عن النتائج بصورة كاملة ودقيقة. وإن توفير مثل هذه القوائم قد أوصى بها أسلافنا في أعقاب زيارتهم للمراجعة في عام 1999.
- أشار تقرير المشروعات المعياري، الذي قدم إلى أعضاء المجلس التنفيذي في 1997[3]، إلى أن الزيارات الميدانية كانت تتطلب موافقة مسبقة وكانت، في بعض الأحيان، تؤجل أو لا تستكمل.
- ومنذ عام 2005، حقق **البرنامج** بعض التحسن في إمكانات الوصول داخل كوريا الديمقراطية وفي الوصول العشوائي إلى المشاركين في برامج الغذاء مقابل العمل. بيد أن تقرير 2005، ظل يشير إلى الصعوبات في قياس مدى التقدم في ضوء مؤشرات الأداء وذلك بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على إجراء الاستقصاءات أو الرصد.
- وفي سبتمبر/أيلول 2005، طلبت السلطات الحكومية تقليص عدد زيارات الرصد لأسباب، من بينها، تراجع التمويل. وقد قلص **البرنامج** عدد موظفي الرصد الدوليين من 20 إلى 15 موظفا، يساعدهم 15 موظفا محليا.
- أوضحت وثيقة المشروع التي أقرها المجلس التنفيذي[4] في فبراير/شباط 2006 أن الحكومة قد أشارت إلى أنه يجب تقليص الرصد بصورة ملحوظة لاسيما من حيث وتيرة الزيارات المسموح بها والتي سوف تكون، في المستقبل، على أساس فصلي. وخطط **البرنامج** تحسين ظروف التشغيل عند تنفيذ المشروع 10488.0 في كوريا الديمقراطية، والتثبت من استخدام مساعداته على نحو ملائم.

49- وأظهرت دراستنا لظروف التشغيل، منذ تنفيذ المشروع 10488.0 في كوريا الديمقراطية في يونيو/حزيران 2006، أن **البرنامج** نظم 468 زيارة ميدانية، أي ما متوسطه 58 زيارة كل شهر. ووفقا للمادة الخامسة من خطاب التفاهم بين كوريا الديمقراطية و**البرنامج**، فقد وافقت الحكومة على أنه يحق لموظفي **البرنامج** السفر حيثما يوزع **البرنامج** أغذية. وحصل مكتب **البرنامج** في كوريا الديمقراطية على اتفاق مع السلطات لتقليص الإخطار المسبق المطلوب لزيارات الرصد من شهر إلى أسبوعين. ومع ذلك، فقد وجدنا أن المكتب القطري في 2007، ظل يقتصر على رحلة واحدة لكل مقاطعة في كل فصل، ويقتصر على 3 زيارات خلال الفترة الزمنية لكل برنامج، وذلك لأغراض تقييم البرامج.

التوصية 5: نحن نوصي بأنه ينبغي للبرنامج أن يستعرض، بصورة تقييمية، مصداقية إحصاءات رصد الأغذية، وأن يواصل جهوده لتمديد اتفاقات الرصد الميداني لدعم إمكانات الوصول غير المقيدة، حسب الاقتضاء، لتشمل المترجمين المدعمين من البرنامج.

المدفوعات المباشرة مقابل المشروعات المنفذة من جانب السلطات الوطنية

50- تعتبر وزارتا إدارة الأغذية والتجارة في كوريا الديمقراطية الشريكين الرئيسيين في التنفيذ والمسؤولين عن تسليم الأغذية للمستفيدين من خلال جهاز التوزيع العمومي في كوريا الديمقراطية. وتتملك الوزارة السلع المشتراة من **البرنامج** حين وصولها بالسفن أو بالقطار وتتولى مسؤولية نقلها داخليا وتخزينها ومناولتها.

51- يسدد **البرنامج** جزءا من تكاليف النقل بسعر ثابت مقداره 8 دولارات للطن كمساعدة للوقود، يدفع 50 في المائة منها حال تفريغ الشحنة و50 في المائة المتبقية عند الاستلام، وفقا لخطة التوزيع المتفق عليها مسبقا. ولم نتمكن من التثبت من عملية

[3] تقرير عام 1996 عن المشروع 5710.0 وتقرير عام 2005 عن المشروع 10141.3.
[4] الوثيقة WFP/EB.1/2006/8/3.

الحساب الأصلية لمبلغ 8 دولارات للطن الذي ظل في نفس قيمته منذ 1997. ويظهر استعراضنا لمصروفات المشروع بين 2001 و2006 أن مساعدة الوقود تمثل المدفوعات الرئيسية للنظراء الحكوميين والتي تبلغ زهاء 20 مليون دولار.

52- وتتمثل المراقبة الإدارية الرئيسية للتسليم والمدفوعات في إيصال أذونات الشحن التي ترافق تسليم السلع إلى المستوى القطري. وهذه المراقبة تمكن **البرنامج** من جمع المعلومات عن وصول الأغذية عند نقاط الدخول، والتبليغ عن التسليمات على المستوى القطري. وفي عام 2004، أبلغت شعبة خدمات الرقابة في **البرنامج** أن أذونات الشحنات سجلت تسليمات إلى المستودعات التي منها توزع الأغذية على المستفيدين، وأن توقيعات المرسل والمرسل إليه تخص، في بعض الأحيان، نفس الشخص في المستودع.

53- ولتوفير ضمان بأن نقل الأغذية يلبي الأهداف المقررة، فقد درسنا رسالة التفاهم حول المشروع والتي تم الاتفاق عليها في مايو/أيار 2006، بين الحكومة و**البرنامج**، حيث تؤكد المادة الثانية أنه لا تسدد مبالغ مقابل تكاليف الوقود عندما لا تمنح **للبرنامج** فرص للوصول أو لا تستكمل على نحو صحيح إشعارات الشحن إلى المستودعات القطرية. ويعزز الملحق 2 شروط الدفع لضمان عدم دفع إعانات الوقود مقابل النقل إلى المناطق التي يحرم منها **البرنامج**، بالتالي، من إمكانات الوصول إليها.

54- يتولى المسؤولون الحكوميون مسؤولية تسجيل الخسائر في إشعارات الشحنات. ومع ذلك فقد، أشارت زيارات الرصد المنتظمة التي قام بها **البرنامج** إلى أن النظراء الحكوميين لم يكونوا يسجلون خسائر الأغذية. ولمعالجة هذا القصور في المراقبة، فقد أجرى المكتب القطري تدريبا للموظفين النظراء في الفترة 2005-2006 حول التسجيل الصحيح والإبلاغ عن خسائر الأغذية. ويواصل المكتب القطري محاولة تعزيز مراقبة عمليات التسليم من خلال التدريب والمناقشة مع الوزارات المعنية.

التوصية 6: نحث الأمانة على ضمان الإبلاغ الدقيق عن خسائر ما بعد التسليم والحفاظ على الضمان المعقول أثناء تسليم الشحنات.

تقرير مجلس مراجعي الأمم المتحدة

55- درسنا تقرير المراجعة لمجلس مراجعي الأمم المتحدة الذي أصدره كل من رئيس ديوان المحاسبة في فرنسا، والمراجع العام لجمهورية جنوب أفريقيا، ورئيس الهيئة الفلبينية للمراجعة. وشمل هذا التقرير العمليات في كوريا الديمقراطية منذ 2002 حتى 2006 من قبل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف.

56- وركز المجلس على الرقابة الإدارية فيما يتعلق بتعيين الموظفين والصفقات بالعملة الأجنبية ورصد امكانات النفاذ للوصول إلى المشروعات. ويستكمل استعراضه بتجميع وفحص الوثائق المؤيدة والتقارير والدراسات الأساسية، وإجراء مقابلات مع العاملين، والتثبت من دقة النتائج التي توصلت إليها من قبل إدارات المراجعة الداخلية.

57- وأشار المجلس إلى أنه لم تلتزم جميع منظمات الأمم المتحدة بتعليمات الكيانات ذات الصلة، وبالإجراءات المتعلقة بتعيين الموظفين المحليين عن طريق الإدارات الحكومية في كوريا الديمقراطية، وبشأن المدفوعات المحلية بالعملة الأجنبية. وجميع الموظفين المحليين كانت تعيرهم حكومة كوريا الديمقراطية وتختارهم وترشحهم وتعينهم الحكومة ويتم دفع أجورهم عن طريق الحكومة. وسدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدفوعات للموردين المحليين والموظفين المحليين بالعملة الأجنبية وهو ما يتعارض مع الاتفاقية الأساسية المعيارية مع الحكومة المؤرخة في 1979/11/8، والصكوك ذات العلاقة. وأشار المجلس إلى أن

النظم واللوائح لم تكن شاملة بما يكفي. كذلك أكد المجلس أنه على الرغم من أن زيارات رصد المشروعات قد نفذت، فإن جميع هذه الزيارات، باستثناء حالة واحدة، قد تم اختبارها تحت إشراف السلطات في كوريا الديمقراطية.

58- وخلص مجلس المراجعين إلى أنه قد عالج المجالات الرئيسية التي طلبت اللجنة الاستشارية دراستها وقدم استنتاجاته ونتائجه، وتبعا لذلك، فإنه لا يقترح اتخاذ أية إجراءات أخرى للمراجعة.

JOHN BOURN

المراقب والمراجع العام، المملكة المتحدة

المراجع الخارجي

27 يوليو/تموز 2007

الملحق 1

الملجس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 19-21 فبراير/شباط 2007

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.1/2007/6-E

المراقبة الخارجية للصناديق والبرامج المشاركة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

WFP/EB.1/2007/6-E

مقدمة

1- استجابة للأسئلة المثارة بشأن عمليات الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اقترح الأمين العام بأنه ينبغي إجراء مراجعة خارجية للصناديق والبرامج المشاركة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه الوثيقة تلخص تداعيات اقتراح الأمين العام بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي.

معلومات أساسية

2- اضطلع **البرنامج** بعمليات في مجال المساعدة الغذائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 1995. وقد وافق المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام 2006 (2006/EB.1/16)، على عملية ممتدة جديدة للإغاثة والإنعاش 10488.0 - لفترة السنتين (2006-2007) وشرع فيها في شهر يونيو/حزيران 2006 بعد توقيع رسالة تفاهم من طرف كل من **البرنامج** وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 10 مايو/أيار 2006. وتم تقديم معلومات للمجلس التنفيذي عن حالة العمليات أثناء دورتيه في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2006. وخضعت عمليات **البرنامج** في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مراجعة من قبل المراجع الخارجي **للبرنامج** في 1999 و2005.

اقتراح الأمين العام

3- بعد اختيار استخدام الإجراءات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة، طلب الأمين العام إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في إطار سلطتها بموجب المادة السابعة من النظام المالي للأمم المتحدة ولوائحه، أن يلتمس من مجلس المراجعين التابع للأمم المتحدة إجراء فحص محدد لعمليات كل المنظمات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج التابعة لها، التي تشملها سلطة مجلس المراجعين. وينبغي أن يركز نطاق العمل على الامتثال السابق والراهن للنظام المالي ولوائحه وأطر المساءلة وغيرها من التوجيهات فضلا عن التأكد من أن المال المنفق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استلمته الجهات المعنية. وينبغي أن تشمل المجالات المعنية بهذا الاستعراض صفقات العملات الأجنبية والتوظيف وإفساح المجال لاستعراض

المشروعات المحلية ونتائجها والمدفوعات المباشرة لمشروعات التنفيذ الوطنية. وتكون فترة الاستعراض المقترحة بين عام 1998 إلى حد اليوم. ومن المقترح أيضا إتمام استعراض مجلس المراجعين هذا خلال فترة 90 يوما.

4- وبعد أن نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مقترح الأمين العام، طلبت إلى مجلس المراجعين التابع للأمم المتحدة إجراء مراجعة ذات أولوية خاصة للعمليات التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة التي تخضع كلها لسلطة مجلس المراجعين، وتقديم تقرير عن نتائج تلك المراجعة للجنة الاستشارية. وبإقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته الوكالة القائدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رأت اللجنة بأن مجلس المراجعين قد يرغب أيضا في استشارة مراجعي الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

النظام المالي للبرنامج

5- لا يخضع **البرنامج** لولاية مجلس المراجعين التابع للأمم المتحدة. والسيد John Bourne المفتش والمراجع العام للمملكة المتحدة هو المراجع الخارجي الحالي **للبرنامج**. وتنص المادة 14-5 من النظام المالي أنه "يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلال التام ويكون المسؤول الوحيد عن عملية مراجعة الحسابات". وعلاوة على ذلك، تنص المادة 14-6 من النظام المالي أن "للمجلس أن يطلب من المراجع الخارجي القيام بعمليات فحص محددة، وتقديم تقارير منفصلة عنها".

الخلاصة

6- يعد برنامج الأغذية العالمي البرنامج الرئيسي من بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والطلب الحالي الذي تقدم به الأمين العام إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لا يصبو إلى مراجعة عمليات **البرنامج** نظرا لأن مجلس المراجعين للأمم المتحدة ليست له سلطة على إجراء مثل هذه العملية بخصوص **البرنامج**. بيد أن الأمين العام أكد في تصريحاته العلنية على إجراء تقييم على صعيد المنظومة. ويمكن للمراجع الخارجي **للبرنامج** إجراء هذه العملية، إما باختياره، من خلال تعديل خطة عمله، وإما كفحص محدد عند طلبه من المجلس التنفيذي بموجب المادة 14-6 من النظام المالي.

الوثيقة 2007/EB.1/8 المراجعة الخارجية للصناديق والبرامج المشاركة في كوريا الديمقراطية

قرر المجلس التنفيذي، بعد الإطلاع على اقتراح الأمين العام، مطالبة المراجع الخارجي في **البرنامج** إجراء مراجعة خاصة لعمليات **البرنامج** في كوريا الديمقراطية بوصفها مسألة ذات أولوية وتقديم تقرير عن نتائجه إلى المجلس. وقد يود المراجع الخارجي **للبرنامج** الاستشارة والتنسيق مع مجلس مراجعي الأمم المتحدة الذي قد ينفذ مراجعة خاصة لمنظمات الأمم المتحدة في كوريا الديمقراطية، بما في ذلك صناديق وبرامج الأمم المتحدة التي تدخل ضمن اختصاصه.

الملحق 2

Mr James Melanson
President, World Food Programme Executive Board
Embassy of Canada
Via Zara 30
00198 Rome
ITALY

JBB/1255/07

2007/03/29

طلب المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن إجراء مراجعة خارجية خاصة لعمليات البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

أبعث إليكم بهذه الرسالة استجابة لطلب المجلس التنفيذي، الذي يقضي بأن يقوم المراجع الخارجي بإجراء مراجعة خاصة لعمليات **البرنامج** في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها مسألة ذات أولوية ويقدم تقريرا عن نتائجها إلى المجلس التنفيذي.

ووفقا لتوصية السيد Graham Miller لكم وللمجلس التنفيذي خلال اجتماع المجلس في 21 فبراير/شباط، يسرنا أن ننفذ مراجعة خاصة حسبما هو مطلوب وفقا للمادتين 14-6 و14-5 من النظام المالي وكما أشير إلى ذلك في دراسة المجلس التنفيذي في الوثيقة WFP/EB.1/2007/6-E بتاريخ 2007/2/19، وقرار المجلس التنفيذي بتاريخ 2007/2/21. وسوف تكون هذه العملية بمثابة مراجعة خاصة، إضافة إلى الأعمال الأخرى التي ننفذها بموجب برنامج العمل للفترة 2006-2007. وسوف ننسق تغطية مراجعتنا مع تلك المراجعة التي ينفذها مجلس مراجعي الأمم المتحدة. وسوف نقدم تقريرا عن مدى التقدم أو عن نتائج هذه المراجعة إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه في يونيو/حزيران 2007.

JOHN BOURN
المراقب والمراجع العام، المملكة المتحدة
المراجع الخارجي

الملحق 3

تحليل المدفوعات للموظفين وتحويلات الأموال التي قدمها البرنامج إلى حكومة كوريا الديمقراطية وإلى الموظفين المحليين، من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان 2007

دولار	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	يناير-أبريل 2007	المجموع بحسب المصروفات
تكاليف الموظفين المحليين التي دفعت للحكومة	89,453	90,809	103,285	115,912	180,949	167,946	79,779	22,198	**850,331**
مباشرة للموظفين المحليين (دولار)									
بدلات الغذاء	31,846	32,517	43,521	44,212	45,617	43,258	36,849	11,633	**289,453**
السفر المحلي	325,928	234,967	342,683	258,495	307,727	252,536	42,884	15,990	**1,781,210**
السفر الدولي	-	3,372	3,819	6,164	9,841	10,769	12,173	-	**46,139**
رواتب السائقين	49,322	55,355	71,508	85,019	117,251	100,222	41,501	4,514	**524,692**
عمل إضافي للسائقين	2,998	4,677	4,723	2,724	3,355	4,376	3,279	709	**26,840**
مجموع تكاليف الموظفين	499,547	421,697	569,539	512,526	664,740	579,107	216,465	55,045	**3,518,665**
المعدات المحولة إلى الحكومة	7,827	12,120	-	-	436,237	24,269	-	-	480,453
المجموع بحسب السنوات	507,374	433,817	569,539	512,526	1,100,977	603,376	216,465	55,045	3,999,119

1- تدفع بدلات الغذاء اليومية وقدرها 5 دولارات للموظفين المحليين. وكانت المدفوعات أصلا باليورو، لكن هذه المدفوعات بدأت منذ فبراير/شباط 2007، تسدد بالوون الكوري القابل للتحويل.

2- يدفع **البرنامج** مرتبا أساسيا للموظفين المحليين يعادل حاليا 283 يورو كل شهر لمتوسطي المهارة و293 يورو للموظفين المحليين، و311 يورو للسائقين، وذلك للوزارات التي تقدم الموظفين. ولا يمارس **البرنامج** رقابة على الأموال التي تدفع لكل موظف.

3- تسجل قيمة المعدات المحولة إلى الحكومة بالتكلفة الأصلية للمعدات التي ستستخدم في مشروع ما دون أن يؤخذ في الحسبان تأثير تراجع قيمة النقد.